

## تحقيق

تعود الذكرى السنوية السادسة (اليوم) لعملية تبادل الأسرى ما قبل الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله، لتعيد معها فتح ملفين عالقين بين لبنان وإسرائيل: معتقلون بتهم جنائية، وامرأة «اختطفت» ولديها وفرت مع أحد العملاء

## ملفات عالقة بين لبنان وإسرائيل

## رضوان مرتضى

يعتقد كثيرون أن ملف المعتقلين اللبنانيين في إسرائيل قد أقفل، فقبل ستة أعوام، نفذت عملية تبادل الأسرى بين حزب الله وإسرائيل ملف اللبنانيين المعتقلين في سجون الأخيرة لكن ما لا يعلمه كثيرون هو أن إسرائيل اعتقلت قبل ثلاثة أعوام أربعة لبنانيين بتهمة تهريب المخدرات إليها. الشقيقان خالد وعلي ذياب المحمد، وأحمد محمد المصطفى من بلدة الوزاني، وجريس مخلول من بلدة رميش هم المعتقلون اللبنانيين الأربعة في السجون الإسرائيلية بتهمة تهريب المخدرات بحسب إسرائيل. اعتقل الأخوان المحمد ليل 9 تشرين الثاني 2007، وذلك قرب محطة ضخ المياه على نهر الوزاني، وبحسب التقارير الأمنية اللبنانية، فقد اعتقلهما الجنود الإسرائيليون المنسلون إثر عملية إطلاق نار بينهم وبين مجموعة من تجار المخدرات أثناء محاولة تهريبها إلى الداخل المحتل. اقتيد الأخوان وهما مصابان بجروح. أما استخبارات الجيش اللبناني، فقد حققت مع عدد من الأشخاص الذين كانوا موجودين في المنطقة.

لأخوين السجينين شقيق ثالث سقط لاحقاً في عملية تهريب مخدرات في 3 شباط 2008 في المكان ذاته وبالطريقة ذاتها، بحسب المصادر الأمنية اللبنانية، التي سلمت جثته إلى ذويه.

أما مخلول (43 عاماً)، فقد اعتقله جنود إسرائيليون مساء 6 أيلول من العام نفسه، ونقلت الناطقة الإعلامية باسم قوات اليونيفيل، باسمينا بوزيان، حينها عن إسرائيل «أنها أوقفت ثلاثة إسرائيليين ومواطن لبناني في محيط منطقة بيرانيت خلال محاولة تهريب مواد غير مشروعة إلى إسرائيل»، مشيرة إلى أن تحقيقات اليونيفيل «كشفت أن المواطن خرق الخط الأزرق في محاولة لتهريب المخدرات. ولدى اعتقاله كان موجوداً جنوبي الخط».

أعلن الجيش الإسرائيلي «إحباط عملية تهريب مخدرات»، هي الثانية من نوعها التي كشفت خلال شهر. كما ذكر أنه ضبط 55 كيلوغراماً من الهيروين، وعشرة كيلوغرامات من الحشيش و650 ألف دولار آتية من لبنان.

في ما يتعلق بالرعي أحمد المصطفى (33 عاماً)، فقضته مختلفة، فقد جرى اقتياده من خراج بلدته الوزاني بعد أقل من شهر، ليل 4 تشرين الأول 2008، ونقلت وسائل الإعلام حينها عن مصادر أمنية لبنانية أن المصطفى «كان يشارك في مناسبة اجتماعية في مزرعة حلتا ولم يعد إلى منزله»، كما تحدثت عن «إطلاق نار إسرائيلي حصل في محيط بلدة العجر المحتلة المحاذية قد يكون استهدفة». المصادر أشارت إلى أن «قوة إسرائيلية كانت قرب السياج الشائك قدمت من بلدة العجر المحتلة، اقتادت المصطفى ونقلته إلى جهة مجهولة». وتعليقاً على الحادثة، أعلنت بوزيان «أن القوات الإسرائيلية أبلغت اليونيفيل أنها ألقت القبض على مواطن لبناني بحوزته كمية كبيرة من المواد غير المشروعة، كان يحاول تهريبها عند الجهة الإسرائيلية

## فليخضعوا لعدالة القضاء اللبناني



بمعزل عن وضعه، ويجب العمل على استعادته لأنه كموطن يجب أن يخضع لعدالة القضاء اللبناني». أما من يتولى ذلك فهي «الحكومة اللبنانية التي عليها أن تطالب بالرجال الأربعة وتستعيدهم بالطرق المناسبة».

(75 عاماً) منذ عام ونيف، تاريخ اختطاف ابنها أحمد. السيدة التي لا قدرة لها على ترك الوزاني لتتبع المسؤولين «الذين لا يصلون إلى البلدة»، تعلق آمالها على جمعية الصليب الأحمر الدولي «أفرادها كانوا الوحيدين الذين طرقتوا بابها ليخبروها شيئاً عن أحمد، الذي اختطف إلى جهة مجهولة». ربما لأنها أسيرة سابقة في معتقل الخيام، تنتظر كرمي يومياً زيارة ممثل البعثة الدولية لعله يحمل لها أخباراً عن أحمد. لكن الضيف المنتظر لم يأت سوى مرتين «المرّة الأولى كانت بعد اعتقاله بعشرين يوماً، حاملاً إليها رسالة قصيرة منه، يطمئن فيها بأنه بخير، من دون ذكر تفاصيل عن اعتقاله أو مكانه. والثانية كانت قبل

من الخط الأزرق، قرب الجزء الجنوبي من العجر».

خلف الستار الأمني المسدول لبنانياً وإسرائيلياً على حقيقة اعتقال الأربعة، تعيش عائلات هؤلاء معاناة لا تعرف متى تنتهي. تنكر عائلات الرجال الأربعة «التهمة الإسرائيلية الملققة» لأبنائهم، وتجمع على أنها لا تملك أية معلومات عن مصير أبنائهم أو أمكنة اعتقالهم، فضلاً عن أنه لا تتوافر أية وسيلة للاتصال بهم. فعائلة جريس مخلول قلقة على مصيره «هو المظلوم الذي لا نعرف عنه شيئاً»، يقول شقيقه طنوس، فطنوس وهو عضو بلدية رميش استنفذ جميع علاقاته ووساطاته للتواصل مع المسؤولين، طالباً منهم المواعيد لطرح قضيتهم. لكنه يشكو من «المماطلة في تنفيذ الوعود التي تلقاها لإثارة قضيتهم مع ضباط من اليونيفيل والجيش اللبناني»، الذين وعدوه بسؤال إسرائيل عن وضعه على هامش الاجتماع الثلاثي الدوري الذي يُعقد في الناقورة. يتحدث طنوس عن اغتنام أية فرصة لقاء بالمسؤولين لطرح القضية، لكن دون نتيجة، مبدياً استغرابه من «إجماع مختلف الأطراف في لبنان على تجاهل القضية وإنكارها».

كريستيان (4 أعوام) وجوليانا (ثلاثة أعوام) وفرنسوا (عامان) ووالدتهم، يسمعون من الناس بأن رب أسرهم الصغيرة «قد اختطف من خلة الوحلة في خراج رميش في ذلك المساء، خلال عملية تهريب، وأنه محتجز الآن في سجن في عكا». لكنهم، ككل أقاربه، لا يمكنهم التصديق أن «الرعي البسيط الذي يلبس ثياباً نظيفة مرتين في السنة فقط، يمكن أن يكون تاجر مخدرات». في حيرة مشابهة، تعيش كرمي الأحمد



أريس - كوبا

بها وقوانينها وقراراتها غير قابلة للتنفيذ. أما سياسياً فإن استعادتهم يمكن أن تحري عبر وسيلتين: الأولى أن تقوم الحكومة اللبنانية برفع شكوى في مجلس الأمن لاستردادهم، والثانية بتبادل غير مباشر للأسرى بين لبنان وإسرائيل.

فكما تقول بعض المعلومات إن الرجال الأربعة حوكموا أمام القضاء الإسرائيلي، الذي أصدر بحقهم أحكاماً بالسجن لفترات مختلفة، فإنهم في حال رجوعهم إلى لبنان قد تعاد محاكمتهم بالجرائم ذاتها، لو أدينوا به لبنانياً، مع منحهم الأسباب التخفيفية.

القضية الثانية تتعلق بامرأة لبنانية قررت الزواج ثانية، رغم أنها لا تزال

شهر نقل بعدها منها رسالة وأغراضاً إليه».

## الموقف القانوني

استناداً إلى اتفاقية جنيف الثالثة عن معاملة أسرى الحرب، فالمعتقلون اللبنانيون الأربعة لا يُصنّفون أسرى لأنهم لم يُعتقلوا خلال أعمال حربية. ولأنهم غير مشمولين بعمل الصليب الأحمر الدولي، تقوم إسرائيل بالتضييق على البعثة لدى طلب زيارتهم، أو تبادل رسائل مع ذويهم، فلا تسمح بزيارتهم دائماً.

بحسب القانون اللبناني فإن «استرداد المجرمين» لا يمكن تطبيقه في هذه الحالة، لأن إسرائيل دولة غير معترف

## إضاءة



متهمون بالانتماء إلى ميليشيا لحد بعد توقيفهم (أرشيف)

## الدولة مقصرة والحد بتحريك لبناني على

أشار جوني إلى أن المطلوب من الدولة حماية المواطنين اللبنانيين الأربعة من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي يجب أن تكلفها الدولة متابعة أوضاع هؤلاء، إذ لا يجوز أن تترك الدولة اللبنانية مواطنيها لعدالة دولة عدوة. وتحدث جوني عن إمكان تكليف سفارة دولة أخرى، كي تدخل وسيطاً بين الدولتين، باعتبار أنه لا علاقات دبلوماسية بين لبنان وإسرائيل.

في ما يتعلق بالمعتقلين الأربعة أيضاً، يشار إلى أن لدى الصليب الأحمر الدولي ملفات لثلاثة من المعتقلين، حيث تقيّد وثيقة صادرة عن اللجنة الدولية، بتاريخ

أستاذ القانون الدولي في الجامعة اللبنانية حسن جوني قال لـ«الأخبار» إنه يجب على الدولة اللبنانية المطالبة بمواطنيها، وإن كانوا مذبذبين. وميز جوني بين أن يكون الموقوفون لدى إسرائيل قد اختطفوا من الأراضي اللبنانية، وأن يكون الموقوفون قد دخلوا إلى الأراضي المحتلة. فأكد أن الحالة الأولى تعدّ في القانون الدولي عدواناً على لبنان، لأن إسرائيل تكون قد انتهكت سيادة دولته. وفيما يختص بالاعتقال، رأى أستاذ القانون الدولي أن عملية الخطف تعدّ قرصنة، وإن كان الموقوفون يعدّون لعملية تهريب مخدرات.